محمد نجيب في الميزان

عادل حسن غنيم(*)

كان اللواء محمد نجيب على رأس الانقلاب أو حركة الجيش التي قامت صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، والتي تحولت بعد ذلك إلى ثورة نتيجةً للإصلاحات الجذرية التي قامت بها الحركة وعلى رأسها قانون الإصلاح الزراعي، ولاشك أن وجود رتبة كبيرة على رأس الضباط الشبان الذين قاموا بالثورة – والذين كانت أعمار معظمهم تتراوح بين ٣٠ و ٣٤ عامًا – قد طمأن الضباط الأحرار والجماهير على إمكانية نجاح الحركة وكان عاملاً هامًا في التفاف الشعب حولها.

وهذا هو عبد اللطيف بغدادي يوضح هذه النقطة في مذكراته " والرأي العام ربما لا يقتنع بنا عندما يعلن الانقلاب وأسماء قادته، ونحن سنكون في أشد الحاجة إلى ثقة واطمئنان الشعب خاصةً في المراحل الأولى من الانقلاب. ومحمد نجيب كان قد عرف للرأي العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس إدارة نادي الضباط، وكان معروفًا أيضًا لدى ضباط الجيش ... ".

وقد سبق قيام الحركة تاريخ مشرق لقائدها حيث كان الضابط الوحيد الذي قدم استقالته بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م لكنها لم تقبل، كما أنه كان أحد قادة حرب ١٩٤٨م وأبلى بلاءً حسنًا في الحرب وأصيب خلالها ثلاث إصابات خطيرة، ثم كان قائدًا لمدرسة الضباط العظام، ومديرًا لسلاحي الحدود والمشاة، ثم كان هو الرجل الذي اختاره الضباط رئيسًا لنادي الضباط في عملية أخذت شكل تحدٍ علني للملك الذي كان يود أن يفرض حسين سري عامر أحد رجالاته رئيسًا لهذا النادي.

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر . كلية الآداب – جامعة عين شمس . رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

ولقد تعرف محمد نجيب بالضباط الأحرار قبل ثورة يوليو عن طريق عبد الحكيم عامر الذي كان في فترة ما أركان حرب للوائه. ولم يكن نجيب عضوًا في تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة، حيث يعترف في مذكراته أن عبد الناصر هو مؤسسه ورئيسه، وأنه من بين الضباط التسعة الذين استقر عليهم مجلس القيادة بعد الثورة، قابل خمسة منهم قبل الثورة : عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم وصلاح سالم وزكريا محي الدين. فليس صحيحًا ما ذكره أحد الباحثين من أن محمد نجيب كان عضوًا في لجنة القيادة قبل الثورة.

ورغم أن دور محمد نجيب الفعلي بدأ منذ نجاح الثورة، لكنه كان دورًا شجاعًا وبارزاً، فها هو خالد محي الذين يقرر " أن الرجل قد قدم لنا اسمه ومستقبله وتضامن معنا وتحمل المسئولية عن عمل لم يعرف تفاصيله، ولم يبال بما قد يترتب عليه من نتائج خطيرة ".

وعلى ذلك فلم يكن هناك في الحقيقة دور هام لمحمد نجيب في تنظيم الضباط الأحرار قبل قيام الثورة سوى أنه كان أحد القادة العسكريين القلائل الصالحين الذين فكر فيهم الضباط الأحرار لاختيار أحدهم لقيادة الحركة وهم : عزيز المصري وفؤاد صادق، ومحمد نجيب، وهو الوحيد من بين هذه الشخصيات الذي قبل قيادة الثورة بشكل مباشر، فعزيز المصري استفسر عن بعض النقاط من التنظيم حتى يطمئن ولم يعط إجابةً واضحةً، وفؤاد صادق أخبرهم أنه قد أقسم اليمين للولاء للملك والوطن، ولكنه مستعد للتفكير في الموضوع إذا تعرَّف بالضباط الأحرار قبل أن يعطي الموافقة، ولم يكن عبد الناصر ليوافق على ذلك فهو الوحيد الذي كان يعرف الضباط الأحرار، ولم يكن من مصلحة التنظيم أن يتعرف غيره على أعضائه.

لقد بدأ الدور الحقيقي لمحمد نجيب في الثورة من لحظة قيادته للحركة وتحمله تلك المسئولية معرضًا نفسه لأسوأ الاحتمالات في حالة فشل الحركة.

وبعد قيام الثورة مباشرة لم يكن محمد نجيب يحضر اجتماعات مجلس القيادة، حيث يذكر خالد محي الدين في مذكراته أنه بعد نجاح الثورة كان مجلس القيادة مجتمعًا فدخل عليهم محمد نجيب، وكان الموقف بالغ الحرج لكنهم طلبوا منه أن يجلس معهم وواصلوا الاجتماع، لكن أعضاء القيادة التسعة اجتمعوا بعد ذلك في جلسة مغلقة حيث تقرر ضم محمد نجيب ويوسف صديق وزكريا محي الدين وحسين الشافعي وعبد المنعم أمين، وبذلك أصبح مجلس القيادة مكونًا من أربعة عشر عضوًا.

أصبح نجيب إذن رئيسًا لمجلس الثورة بعد نجاح الثورة، وكان يحاول أن يمارس مسئولياته، إلى أن توترت الأمور بينه وبين جمال عبد الناصر، وبالتالي بينه وبين معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين كان عبد الناصر يسيطر على الكثيرين منهم أو يتحكم في توجهاتهم بشكل أو آخر، فكان المجلس يجتمع أحيانًا دون معرفة نجيب.

ولقد بدأت المشكلة صغيرةً ثم تفاقمت مع مرور الوقت، فلقد اتفق مجلس قيادة الثورة في البداية على أن تكون قراراتهم بالأغلبية بمن فيهم محمد نجيب رئيس المجلس، لكن نجيباً بعد فترة كان يريد أن يكون له حق المراجعة أو الاعتراض – خاصةً بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية في ١٨ يونيه ١٩٥٣م– فلم يوافق المجلس على ذلك.

واستمر نجيب أكثر من عام ونصف العام (من قيام الثورة حتى قبول استقالته في ٢٥ فبراير ١٩٥٤م) يحترم رأي الأغلبية رغم معارضته لبعض الموضوعات، مثلما حدث في قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء الثورة لدستور ١٩٢٣ والتصديق على بعض القرارات المهمة في الجيش مثل ترقية عبد الحكيم عامر من صاغ إلى لواء وتعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة.

وكان من حق نجيب كرئيس للجهورية عدم التصديق على ما يراه من قرارات، لكنه لم يستخدم هذا الحق إلا قليلاً، وكان من تلك القرارات رفضه التوقيع على القرار الجمهوري بسحب الجنسية المصرية من ستة من الإخوان المسلمين، فقد صدر القرار وأذيع ونشر في الوقائع المصرية رغم عدم توقيع محمد نجيب على القرار، فليس من حق محمد نجيب بعد ذلك أن يقول أنه كان مضطرًا للموافقة أو التصديق على بعض القرارات.

وعندما تفاقمت الأمور وأصبح مجلس قيادة الثورة يأخذ ما يراه من قرارات بغض النظر عن حضور نجيب لتلك الاجتماعات من عدمه، وشعر الرجل أنه لم يعد يمارس سلطاته كاملة قدم استقالته في ٢٢ فبراير ١٩٥٤م لأسباب لم يشر إليها في استقالته.

وخلال اليوم التالي من قبول استقالة محمد نجيب في ٢٥ فبراير ١٩٥٤م خرجت المظاهرات في شوارع مصر وكان على رأسها طُلاب الجامعات تهتف بحياة محمد نجيب وسقوط جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة وتطالب بعودة الجيش لثكناته، مما اضطر مجلس قيادة الثورة – في ٢٦ فبراير – إلى التراجع عن قراره وإعادة محمد نجيب، وأن يستقيل مجلس الثورة، وتُشكل حكومة مدنية برئاسة خالد محي الدين، ورغم عودة نجيب منتصرًا ومحاولته المطالبة بسلطات جديدة استفادةً من تأييد الجماهير له مثل حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء، أو الاعتراض على تعيين قادة الكتائب والألوية في الجيش، لكن الأحداث بعد ذلك أكدت أن تراجع مجلس قيادة الثورة عن قراره كان إلى حين، أو إلى أن تتوافر الظروف المناسبة لإقصاء محمد نجيب دون حدوث رد فعل من جانب الجماهير.

فرغم أن مجلس قيادة الثورة اتخذ بعد عودة محمد نجيب عددًا من القرارات المهمة التي أعلنها في ٥ مارس ١٩٥٤م بشأن إعادة الحياة النيابية إلى

البلاد وسيادة جو من التفاؤل فيها، لكن هذا التفاؤل لم يستمر إلا أيامًا، بسبب استمرار محمد نجيب في المطالبة بمزيد من السلطات مثل حق اعتراضه على قرارات مجلس قيادة الثورة وإلغاء الرقابة على الصحف.

ولا بد أن أضيف هنا عاملاً مهماً أسهم في تدهور الموقف، ودفع بعد ذلك إلى التراجع عن قرارات ٥ مارس، وهو أنه بعد إلغاء الرقابة على الصحف، شنت بعض الصحف والمجلات وعلى رأسها جريدة " المصري " حملة شديدة ضد ضباط الثورة، تتعلق بالتصرفات الشخصية والذمم المالية، كما صدرت قرارات في الاتجاه نفسه من الجامعة، ونقابة المحامين، تنتقد تصرفات ضباط الجيش، مما أثار مخاوف أعضاء مجلس قيادة الثورة من المستقبل، وجعلهم يقفون ضد الديموقراطية لصالح استمرار الثورة، وحفاظًا على السلطة التي أصبح من العسير عليهم أن يتخلوا عنها لأي سبب كان، وبدأ عبد الناصر يرتب لأمر التراجع عن تنفيذ قرارات ٥ مارس ١٩٥٤م.

ففي ١٩ مارس وقعت ستة انفجارات في أماكن متفرقة منها الجامعة، والسكك الحديدية، ومحل جروبي، وقد ذكر عبد اللطيف البغدادي في مذكراته فيما بعد أن عبد الناصر الذي دبر هذه الانفجارات لإثارة مخاوف الشعب من الاندفاع في طريق الديمقراطية.

وبعد فترة من التوتر اجتمع مجلس قيادة الثورة في ٢٥ مارس حيث أعلن عددًا من القرارات السياسية من أهمها :

- يسمح بقيام الأحزاب.
- حل مجلس قيادة الثورة في ٢٤ يوليو المقبل باعتبار الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة الذين يجرى انتخابهم في انتخابات حرة.

وخلال الأيام الأخيرة من مارس ١٩٥٤م أضرب عمال النقل وعمال السكك الحديدية واعتصموا مطالبين باستمرار الثورة وإلغاء قرارات ٥ مارس، وسارت مظاهرات في الشوارع تهتف بسقوط الديموقراطية، وقد اتضح فيما بعد طبقًا لما ذكره عبد اللطيف البغدادي وخالد محي الدين في مذكراتهما أن جمال عبد الناصر هو الذي دفع لقيادات العمال (الصاوي أحمد الصاوي) أربعة آلاف جنيه لشل حركة المواصلات في البلاد.

وفي مساء ٢٨ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة بمنزل محمد نجيب وقرر الجميع إلغاء القرارات الديمقراطية والرجوع عنها، ووقع جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة على القرار باستثناء خالد محي الدين الذي اختفى بالإسكندرية حتى لا يحضر الاجتماع ويوقع على القرار.

وتم في اليوم الثاني ٢٩ مارس ١٩٥٤م الاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة بمبنى المجلس بواسطة عمال مديرية التحرير وضباط البوليس الحربي وجنوده.

وهكذا توافرت الظروف المناسبة للإحاطة بمحمد نجيب في الوقت المناسب ففي ١٤ نوفمبر ١٩٥٤م نقل محمد نجيب من القصر الجمهوري بعابدين إلى فيللا زينب الوكيل بالمرج، حيث ظل شبه معتقل طوال عهد عبد الناصر، وإن كان قد سمح له ببعض الزيارات العائلية بعد ست سنوات من تحديد إقامته إلى أن رفع السادات تلك القيود بعد وصوله إلى السلطة عام ١٩٧١م.

وخلال السنوات من ١٩٥٤م حتى ١٩٧٠م ــ أي خلال حياة عبد الناصر ــ عومل محمد نجيب معاملةً مهينةً لا تليق به كإنسان فضلاً عن كونه الرجل الذي قاد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وأول رئيس للجمهورية في مصر، حيث شغل الرجل خلال تحديد إقامته بالقراءة، وتعلم اللغات، وتربية القطط والكلاب.

وخلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م تم نقله إلى صعيد مصر حيث قضى في منزل زوج شقيقة أحمد أنور قائد البوليس الحربي تسعة وخمسين يومًا، ويذكر نجيب في مذكراته أنه تعرض خلالها لمعاملة مهينة، ويضيف أنه يعتقد أن جمال عبد الناصر أبعده عن القاهرة خوفًا من مطالبة الجماهير بعودته، وإن كان من المعتقد أن يكون ذلك قد تم خوفًا من تردي الأمور وقيام الإنجليز بإعادة محمد نجيب إلى حكم مصر.

وأما بالنسبة لثروته فعندما أعفى الرجل من منصبه في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤م كان رصيده في البنك الأهلي فرع مصر الجديدة ٨٩٩ جنيهًا – طبقًا لما رواه عادل حمودة – كما كان معاشه مائة جنيه، رفع بعد ذلك إلى مائتي جنيه ثم زادها السادات مائة جنيه أخرى.

وأما بالنسبة لأبنائه فخلال عهد عبد الناصر قبض على ابنه الأول " فاروق " بتهمة الاعتداء على النظام، ثم أفرج عنه بعد أقل من نصف عام مريضًا بالقلب، حيث مات عام ١٩٦٩م، أما ابنه الثاني "علي " فقد قتل في ألمانيا قبل ذلك بعام في ظروف غير محققة، حيث نقل جثمانه إلى مصر ودفن دون أن يسمح لوالده باستقبال جثمانه أو قراءة الفاتحة على قبره. أما ابنه الثالث " يوسف " منذ حياة والده وهو يعمل على سيارة أجرة في ضواحي القاهرة. تلك لمحة سريعة لما عانته أسرة محمد نجيب خلال حياته وبعدها.

بعد هذا العرض الموجز عن دور محمد نجيب في ثورة يوليو، وعلى ضوء ما نشر من مذكرات لقادة الثورة ورجالاتها وذكريات، وباعتباري كنت معاصرًا لأحداث الثورة من بدايتها ومتابعًا ، يمكنني في اطمئنان أن أؤكد على النقاط التالية عند تقييمنا لدور محمد نجيب :

أولاً : أنه ليس صحيحًا ما ورد في بعض المراجع من أن محمد نجيب لم يعرف بالثورة إلا في وقت متأخر، حيث يؤكد خالد محي الدين في مذكراته أن

علاقة نجيب بالضباط الأحرار ومعرفته بوجودهم كانت منذ فترة مبكرة، وأنه كان يعتزم تقديم استقالته من الجيش بعد نقله المفاجئ من سلاح الحدود إلى سلاح المشاة، لكن عبد الناصر وعبد الحكيم عامر زاراه في ذلك الوقت وأقنعاه بعدم تقديم الاستقالة وأن يرد الصفعة إلى الملك بترشيح نفسه رئيسًا لنادي الضباط. وهي الفكرة التي اقترحها رشاد مهنا في اجتماع لجنة القاهرة، ويعني هذا الكلام أن كانت هناك علاقة قوية بين محمد نجيب وقيادة الضباط الأحرار على الأقل قبيل انتخابات نادي الضباط التي تمت في ٣ يناير ١٩٥٢م

ثانيًا : أن محمد نجيب رغب في المشاركة في التحرك منذ اللحظة الأولى لقيام الحركة، لكن قيادة الضباط الأحرار كانت تريد إبعاده عن أي مشاركة فعلية عن عمد لضمان سلامته حتى يمكنه لحظة الانتصار أن يتولى القيادة، كما أن نجيبًا ــ كما أكد خالد محي الدين ــ كان صاحب فكرة الإسراع باعتقال القادة المجتمعين في كوبري القبة، حيث إنه هو الذي أبلغ عبد الحكيم عامر بما علمه من أخيه اللواء علي نجيب قائد قسم القاهرة عن موعد مؤتمر كبار الضباط في العاشرة مساء ٢٢ يوليو لإجهاض الحركة المتوقعة، حيث سارع عبد الحكيم بإبلاغ تلك المعلومات لجمال عبد الناصر، حيث خرجا معًا بملابسهما المدنية لإبلاغ ذلك إلى بعض قوات الحركة للإسراع بالتوجه إلى القيادة واعتقال قادة الجيش، حيث التقيا بيوسف صديق وأبلغاه بتلك المعلومات حيث سارع باقتحام قيادة الجيش، ولم يكن ذلك ضمن مهمته المحددة في تلك العملية.

ثالثًا : أن وجود رتبة كبيرة على رأس الضباط الشبان الذين قاموا بالثورة كان عاملاً أساسيًا في نجاحها، خاصة وأن نجيبًا كان يتمتع بقبول شعبي كبير فضلاً عن تاريخه العسكري المشرف.

ولا شك أن مجرد قبول محمد نجيب لقيادة انقلاب أو حركة عسكرية كان في حد ذاته موقفًا وطنيًا شجاعًا حيث كان أول من سيتعرض للمحاكمة العسكرية وربما الإعدام في حالة فشل الحركة. ولعل أفضل كلمة يمكن استخدامها في هذا المجال للتعبير عن دوره ــ وهي كلمة وردت في مذكرات نجيب ــ دون أن يهتم بها الكثيرون أنه كان غطاءً لتنظيم الضباط الأحرار، الذين كانوا في حاجة إلى قائد كبير يتوارون وراءه ويتحركون من خلاله. أو كما قال خالد محي الدين يومًا ما : إنه كان الواجهة التي تتحرك جماعة الضابط الأحرار في إطارها. فلم يكن كما يردد البعض شكلاً أو صورةً، وإنما كان قائدًا حقيقيًا للثورة بغض النظر عن دوره المحدود قبل الثورة، وفي هذا القول جزء كبير من الحقيقة.

رابعًا : أنه منذ قيام الثورة كان جمال عبد الناصر هو محرك الأحداث وصانعها، وكان هو الرجل الذي يقف خلف المسرح يحرك الستائر والعرائس، رغم أن هذا الدور لم يكن مرئيًا للجماهير حتى أزمة مارس ١٩٥٤م، ورغم بعض الكتابات عن عبد الناصر باعتباره الرجل الثاني، حيث إن الجماهير لم تكن تجد أمامها سوى نجيب قائدًا للثورة.

خامسًا : أنه بينما اعتمد محمد نجيب منذ بداية الثورة على الجماهير التي التفت حوله وأعطته كل التقدير والحب، اعتمد أيضًا على الإخــوان المسلمين حتى عودته بعد استقالته الأولى والتي كان للإخوان المسلمين دور أساسي في تحريك الجماهير بعد إقالته وملأت ساحة قصر عابدين يوم عودة نجيب حاملين عبد القادر عودة على أكتافهم ولم تنصرف من الميدان إلا بعد أن طلب منها عبد القادر عودة ذلك بعد أن دعاه نجيب إلى الوقوف في الشرفة إلى جواره.

أقول إنه بينما اعتمد نجيب على الجماهير والإخوان المسلمين حتى أزمة مارس ــ كما يؤكد خالد محي الدين ــ فقد اعتمد عبد الناصر أساسًا على السيطرة على الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات المختلفة والبوليس الحربي وأعمال الوزارات المختلفة، إضافةً إلى كون عبد الناصر قادرًا على اتخاذ ما يراه من قرارات في مجلس قيادة الثورة، أما بالنسبة للجماهير فهى لم تكن غائبةً عن نظر عبد الناصر وفكره، لكن الظروف لم تكن قد سمحت بعد باستمالتها وكسبها.

وفي تقديري أن هناك ثلاثة أخطاء ارتكبها محمد نجيب، وتسببت فيما بعد في سرعة التخلص منه :

الأول : أنه كان خلال الأشهر الأولى بعد نجاح الثورة مؤيدًا لانفراد مجلس القيادة بالسلطة، وكان بعد ذلك من أنصار مد فترة الحكم الانتقالي لمدة أكثر من ثلاث سنوات، مما أسهم في زيادة التوجه نحو الحكم الفردي، ولم يتحدث عن الديموقراطية إلا فيما بعد عندما بدأ يفقد سلطته.

وأما الخطأ الثاني : فيتمثل في تفرغه للزيارات والاحتفالات حتى أنه يذكر في مذكراته أنه قام خلال العام الأول من الثورة بـ ٨٦٩ زيارةً للوحدات العسكرية بالجيش، فإذا أضفنا إلى ذلك الزيارات والاحتفالات الشعبية التي كان يشارك فيها، والتي لم تكن تقل عن الزيارات العسكرية، لتبين لنا أنه كان يقوم في المتوسط بأربع أو خمس زيارات في اليوم، مما ترتب عليه إهماله لمسئولياته الأساسية كرئيس للوزراء ثم رئيس للجمهورية فيما بعد، تاركًا لعبد الناصر السيطرة الفعلية على مقدرات الدولة وأجهزتها الرئيسية.

وأما الخطأ الثالث : فيتمثل في أن محمد نجيب بعد عودته منتصرًا على يد الشعب في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ ظل يطالب بالمزيد من السلطات، مما أسهم في دفع أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى التراجع النهائي عن فكرة الديموقراطية، وتجميد سلطاته قبل الإطاحة به في نوفمبر ١٩٥٤م.

وقد انتقل محمد نجيب إلى رحاب الله في ٢٨ أغسطس ١٩٨٥م، أي أنه عاش أكثر من ٨٣ عامًا باعتباره مولودًا في ٧ يوليو ١٩٠٢م كما يرجح في مذكراته.

وأخيرًا، فإن دور محمد نجيب الأساسي في ثورة يوليو أنه كان قائدها في بدايتها، وأنه كان ذلك الوجه المقبول الذي قدمته الحركة إلى الشعب المصري مما أسهم إلى حد كبير في نجاح الثورة وتقبل الجماهير لها، وهو دور يستحق أن يسجل له كموقف وطني شجاع في لحظة حرجة من تاريخ مصر. فوجوده على رأس حركة الجيش كان عاملاً هامًا في نجاح الحركة منذ قيامها، وليس صحيحًا إذن ما تردده بعض المراجع من أن دوره كان ثانويًا أو أنه لم يعرف بالحركة إلا قبيل نجاحها، أو أنه كان مجرد صورة. لقد تعرض الرجل في حياته لظلم كبير، ولا يجب أن يظلم في مماته أيضًا، ولتكن هذه هي كلمة التاريخ.

مراجع الدراسة

- أنور السادات، البحث عن الذات. قصة حياتي، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.
- خالد محي الدين، والآن أتكلم، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢م.
- طارق حبيب، ملفات ثورة يوليو، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧م.
- عادل حمودة، مقال بجريدة الأهرام، ٢٠٠٢/٧/٢٠م.
- عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧م، الجزء الأول.
- علي فاضل حسن، مقال بجريدة الأهرام، ٢٠٠٢/٧/٢٢م.
- محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨١م.
- محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤م.
- وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٧٨م.

obeikan.com